حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

هل يتآكل رأس المال البشري الفلسطيني؟!

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/06/24

رأس المال البشري يمثل مجموعة الطاقات والمهارات والمعرفة التي يكتسبها الفرد من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية، وبالتالي فإن الاستثمار في رأس المال البشري يعني الإنفاق الفردي والمجتمعي على التعليم والتدريب والرعاية الصحية بغية تطوير قدرات ومهارات الأفراد في المجتمع. وهي تعتبر استثماراً لأنها تدرّ عائدا يتمثل في زيادة الدخل أو في تحسن أداء الشخص طول فترة حياته العملية. ويتميز رأس المال البشري عن رأس المال الطبيعي بأنه لا يمكن فصله عن الإنسان، أي أننا لا نستطيع فصل المعرفة والصحة والمهارات والقيم الأخرى عن الشخص الذي اكتسبها، مثل ما نفعل في المباني والآلات والمعدات والمكائن وغيرها من مكونات رأس المال الطبيعي.

تراكم رأس المال البشري يعتبر أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة. فزيادة رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب، تعني زيادة الإنتاجية لقوة العمل وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وبالتالي زيادة الصادرات والتوظيف والدخل القومي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات عديدة. وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشرياً مرتفعاً تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، ولعل تجربة دول شرق آسيا (أو ما يسمى "نمور آسيا") أصدق مثال على ذلك. وبالإضافة إلى المكاسب المادية التي يكسبها الفرد والمجتمع، هناك عوائد اجتماعية وسياسية كثيرة أخرى للتعليم والاستثمار في رأس المال البشري، من بينها المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم، والأمن المجتمعي، وتخفيض معدلات الجريمة، وتذويب الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتعزيز الديموقراطية، وغيرها.

وإذا كان رأس المال البشري مهماً في جميع الدول، فهو أكثر أهمية في فلسطين. فقد عانى الاقتصاد الفلسطيني، ولا يزال يعاني، من تشوهات كثيرة نتيجة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي تحدّ من قدرته على النمو، خصوصا السيطرة الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة على معظم عناصر الإنتاج، وبالذات الأرض والمياه والموارد الطبيعية،

إضافة إلى المعيقات العديدة أمام الاستثمار الطبيعي نتيجة القيود الإسرائيلية على حركة السلع والأفراد، وحالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة، والبيئة الاستثمارية غير المواتية في فلسطين. وبالتالي يصبح الاستثمار في رأس المال البشري هو الفرصة الأمثل لتحقيق ميزة تنافسية فلسطينية تسمح بتحقيق معدلات نمو معقولة وتحسن في مستوى معيشة الإنسان الفلسطيني.

وقد استثمر الفلسطينيون كثيرا في رأس المال البشري منذ عقود، وتشير معظم الدلائل إلى أن مستوى التعليم والتدريب والمهارات لدى الفلسطينيين كان، ولا يزال، أفضل من كثير من الدول المجاورة، فقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (15 سنة فما فوق) في الأراضي الفلسطينية بلغ 94.6% من السكان، مقابل 72.9% في البلدان العربية و 80.9% على مستوى العالم ككل. كما أظهر التقرير أن نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في الأراضي الفلسطينية بلغت 45.7%، مقارنة مع 25.8% في البلدان العربية، و 27.6% في العالم ككل، في حين بلغ متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص ممن في سن 25 سنة فما فوق في الأراضي الفلسطينية 8 سنوات، مقارنة مع 5.9 سنة في البلدان العربية. أما متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ 72.8 سنة (مقارنة مع 70.5 سنة في البلدان العربية). هذه أخبار جيدة ومثيرة للاعتزاز، ولكن هناك بعض المؤشرات والمخاوف من تلاشي هذه الميزة النسبية للفلسطينيين. فترتيب الأراضي الفلسطينية المحتلة حسب دليل التنمية البشرية المذكور خلال العام 2011 كان 114 من بين 187 بلداً، وهو ترتيب متأخر تسبقه معظم الدول العربية باستثناء المغرب والعراق واليمن والسودان، وزيادة التعليم والصحة لم تنعكس إيجاباً على زيادة الإنتاجية ومعدلات النمو في الأراضي الفلسطينية كما تشير العديد من الدراسات، والعائد على الاستثمار في التعليم في الأراضي الفلسطينية لا يبدو مجديا ولم يتجاوز 4.3%، حسبما أظهرت إحدى الدراسات مؤخراً، وهو معدل متدنٍ مقارنة بالدول المتقدمة، ما يشير إلى عدم فروقات جوهرية في الإنتاجية والدخل نتيجة التعليم.

رأس المال البشري، مثل رأس المال الطبيعي، يتراكم إذا زاد حجم الاستثمار فيه عن قيمة الاهتلاك منه، ويتآكل إذا زادت قيمة الاهتلاك منه عن حجم الاستثمار فيه. وتسعى جميع الدول إلى تراكم وزيادة مخزونها من رأس المال البشري من خلال الاستثمار المستمر في التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير والابتكار، سواء من قبل الحكومة أو الأفراد أو الشركات. في فلسطين، ما تنفقه الحكومة على التعليم، وخصوصا التعليم الجامعي، محدود للغاية بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، وما تنفقه الشركات على التدريب محدود أيضاً كما يظهر من موازنة الشركات الكبيرة المنشورة في التقارير السنوية، والإنفاق الشخصي على التعليم أقل من الإنفاق على التدخين.

هذه المؤشرات تعني أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري الفلسطيني محدودة. بالمقابل، وفي نفس الوقت، فإن جزءاً من رأس المال البشري الفلسطيني يتم استهلاكه لأسباب عديدة، بعضها طبيعي نتيجة تقاعد الأشخاص ذوي الكفاءات بسبب العمر أو العجز أو الوفاة أو انخفاض القدرات الجسمية، وبعضها نتيجة خسارة الأفراد للمهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم بسبب التطورات التكنولوجية السريعة، ما يجعل خبرات ومهارات هؤلاء الأفراد متقادمة ولا تتناسب مع احتياجات سوق العمل. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية واستمرارها لفترات طويلة يفقد الأفراد العاطلين عن العمل المهارات والكفاءات التي كانوا قد اكتسبوها أثناء دراستهم وتدريبهم. كما أن هجرة الأدمغة الفلسطينية المستمرة إلى الخليج والدول الأخرى تشكل تآكلاً في رأس المال البشري، خصوصا وأن معظم المهاجرين هم من الكفاءات الفلسطينية الماهرة التي تم استثمار الكثير من الجهد والمال في تعليمها وتدريبها. إضافة إلى ذلك، فإن تدني مستوى التعليم في الجامعات الفلسطينية والتركيز على الشهادات وعلى كمية التعليم، بدلاً من نوعية التعليم، يشكّل تآكلاً آخر في رأس المال البشري، وهو ما ينعكس على تفاقم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ويقلل من قيمة الشهادات العلمية ومن العائد على الاستثمار في التعليم الذي أشارت إليه بعض الدراسات التي تمت الإشارة إليها سابقا. وتتفق هذه الملاحظة مع دراسة أخرى أصدرها المعهد العربي للتخطيط في الكويت من أن الزيادة الكمية في مستويات رأس المال البشري في غالبية الاقتصادات العربية لم تؤد الى زيادة في معدلات نمو الإنتاجية والفاعلية، كما حدث في دول العالم الأخرى، معتبرة أن السبب يعود الى "تردٍ في نوعية التعليم بشكل عام، مما أدى إلى تردّي نوعية رأس المال البشري". جميع هذه المؤشرات تثير قلقا حقيقيا بخصوص تآكل رأس المال البشري الفلسطيني.

لا يكفي أن نردد صباح مساء أن "الإنسان أغلى ما نملك" وأن "البشر هم الثروة الحقيقية لفلسطين"، ولا يكفي أن نتغنّى بالكفاءات الفلسطينية التي استطاعت أن تسهم في بناء الخليج العربي وغيره، بل يجب وضع السياسات والحوافز لتشجيع وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري داخل فلسطين، ليس كمّاً فقط ولكن نوعاً أيضاً. يجب زيادة الإنفاق على التعليم بكافة أنواعه، وخصوصا التعليم العالي، ومساعدة الجامعات الفلسطينية على تزويد الخريجين بالمعرفة والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، وتقديم الحوافز للشركات لتدريب العاملين لديها ولتطوير برامج تتناسب مع المعرفة والتكنولوجيا الحديثة بما يزيد من إنتاجية العامل وتنافسية الشركات، والعمل على استقطاب الكفاءات الفلسطينية المغتربة للعمل داخل فلسطين بدلاً من تشجيع هجرة الأدمغة الفلسطينية إلى الخارج. وبغير ذلك، يظل العنصر الإنتاجي الوحيد الذي نعتز به، وهو رأس المال البشري الفلسطيني، معرضا للتآكل والانكماش.